الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
مديرية الجامعة
مديرية المنشورات الجامعية
مجلة الناقد للدراسات السياسية
الترقيم الدولي: 2602-5779
الإيداع القانوني: 347-2017

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Mohamed Khider University of Biskra
University Publications Directorate
Journal of Al-NAQED for Political Studies
ISSN: 2602-5779
Legal Deposit : 347-2017

رقم: 51 / م ن د س /ج ب 2022

بسكرة في: 13 جوان 2022

شهادة نشر

يشهد رئيس تحرير المجلة بأن: الدكتور رحموني فاتح النور– جامعة المسيلة (الجزائر)، قد نشر له مقـال في مجلة الناقد للدراسات السياسية الصـادرة عن جـــامعة بسكـرة في المجلد 06 العدد 01 (أفريل 2022) تحت عنوان:

"الأنماط الجديدة للتعاون وبناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط"

رئيس التحرير

جامعة محمد خيضر بسكرة
مجلة الناقد للدراسات السياسية
مديرية المنشورات الجامعية

رئيس التحريـر
أ.د/عمراني كربوسه

– سلمت هذه الشهادة للمعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون –

للدراسات السياسية

الناقد

مجلة دولية دورية متخصصة في العلوم السياسية

المجلد : 06 – العدد : 01 – أفريل 2022

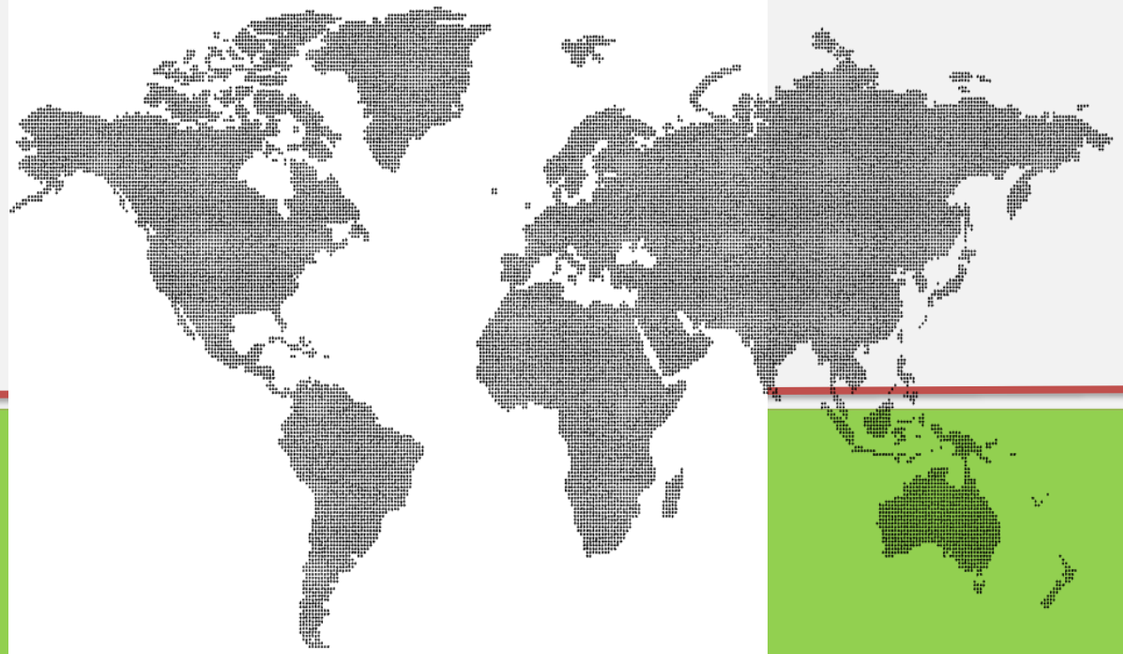

ISSN : 2602-5779 / E-ISSN : 2710- 8007

For Political Studies
AL-NAQED
An International Journal Specializing In Political Science
المجلد : 06 – العدد : 01 – أفريل 2022
Volume: 06 – Issue: 01 – April 2022
الناقد للدراسات السياسية
مجلة دورية محكمة متخصصة في العلوم السياسية

For Political Studies

AL-NAQED

An International Journal Specializing In Political Science

Volume: 06 – Issue: 01 – April 2022

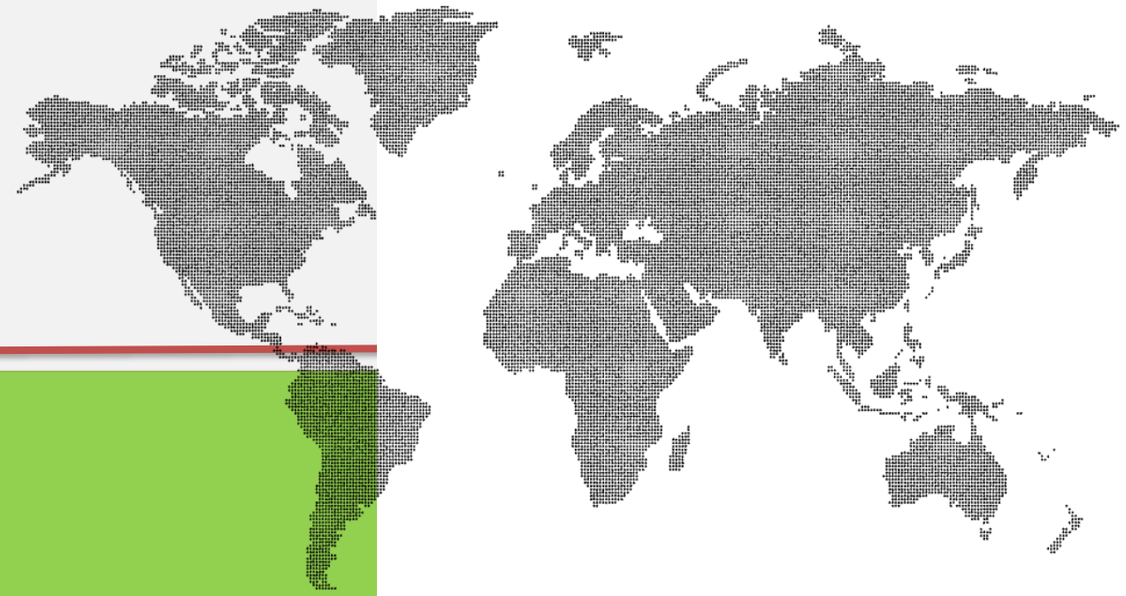

ISSN : 2602-5779 / E-ISSN : 2710- 8007

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

الناقد للدراسات السياسية

مجلة دورية محكمة متخصصة في العلوم السياسية

لجميع المراسلات: _____
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص ب 145، القطب الجامعي شتمة – جامعة محمد خيضر بسكرة:

al-naqed.journal@univ-biskra.dz

الترقيم الدولي:
ISSN : 2602-5779 - EISSN : 2710-8007

الرئيس الشرفي للمجلة
أ. د أحمد بوطرفاية
(مدير الجامعة)

مدير المجلة
أ. د عبد الحليم بن مشري
(مدير المخبر)

رئيس التحرير
أ. د عمراني كربوسه

المجلد 06 العدد 01
أفريل 2022

تم الطبع بمطبعة جامعة محمد خيضر

بسكرة– الجزائـر

الهيئة العلمية لمجلة الناقد للدراسات السياسية

أ. د حاتم بازيان – جامعة كاليفورنيا، بيركلي (و م أ)	أ. د عمر فرحاتي – جامعة الوادي (الجزائر)
أ. د محمد لمين لعجال أعجال – جامعة بسكرة (الجزائر)	أ. د صالح ابو بكر علي– جامعة الملك فيصل (تشاد)
أ. د نور الدين دخان – جامعة المسيلة (الجزائر)	أ. د محمد شلبي – جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ. د صالح زياني – جامعة باتنة 1 (الجزائر)	أ. د عادل زقاغ – جامعة باتنة 1 (الجزائر)
أ. د على الدين هلال دسوقي– جامعة القاهرة (مصر)	أ. د محند برقوق – جامعة الجزائر3 (الجزائر)
أ. د عبد العظيم بن صغير – جامعة بومرداس (الجزائر)	أ. د حسين قادري – جامعة باتنة 1 (الجزائر)
أ. د مصطفى بخوش – جامعة بسكرة (الجزائر)	أ. د عبد الناصر جندلي – جامعة باتنة 1 (الجزائر)
أ. د بومدين طاشمة – جامعة تلمسان (الجزائر)	أ. د رابح لعروسي – جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ. د مبروك غضبان – جامعة باتنة 1 (الجزائر)	أ. د مراد بن سعيد – جامعة باتنة 1 (الجزائر)
أ. د نسيمة طويل – جامعة بسكرة (الجزائر)	أ. د مصطفى أسعيد – جامعة بسكرة (الجزائر)
أ. د فوزي نور الدين – جامعة بسكرة (الجزائر)	أ. د عمراني كربوسه – جامعة بسكرة (الجزائر)
أ. د السعيد ملاح – جامعة المسيلة (الجزائر)	أ. د هشام عبد الكريم – جامعة باتنة 01 (الجزائر)
د. شاكر ظريف – جامعة مستغانم (الجزائر)	أ. د عنتر بن مرزوق – جامعة المسيلة (الجزائر)
د. على لكحل – جامعة الجزائر 03 (الجزائر)	د. سهام حروري – جامعة بسكرة (الجزائر)
د. زهير بوعمامة – المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)	د. محمد سمير عياد – جامعة تلمسان (الجزائر)
د. فريدة طاجين – جامعة ورقلة (الجزائر)	د. محمد شاكر – وزارة التعاون الدولي (مصر)
د. مبروك كاهي – جامعة ورقلة (الجزائر)	د. خالد تلعيش – جامعة الجلفة (الجزائر)
د. مدوني علي – جامعة بسكرة (الجزائر)	د. خلود محمد الدعجة – الجامعة الأردنية (الأردن)
د. نور الدين حتحوت – جامعة بسكرة (الجزائر)	د. نور الصباح عكنوش – جامعة بسكرة (الجزائر)
د. هبة جمال الدين– معهد التخطيط القومي (مصر)	د. نور الدين لعسل – جامعة بسكرة (الجزائر)
د. إسماعيل بوقنور – جامعة قالمة (الجزائر)	د. ياسر نمر ابو حامد – جامعة الاستقلال (فلسطين)
د. سميرة شرايطية– جامعة قالمة (الجزائر)	د. حميداني سليم – جامعة قالمة (الجزائر)
د. بلال قريب – جامعة بسكرة (الجزائر)	د. قط سمير – جامعة بسكرة (الجزائر)
د. مسلم بابا عمري – جامعة ورقلة (الجزائر)	د. علاق جميلة – جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)
د. توفيق بوستي – جامعة قالمة (الجزائر)	د. زغوني رابح – جامعة قالمة (الجزائر)
د. سهام زروال– جامعة بسكرة (الجزائر)	د. هشام دراجي – جامعة بسكرة (الجزائر)
د. إيمان رجب – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)	د. عادل عبد الصادق – المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني (مصر)
د. نادية ابراهيم سليم أبو زاهر – جامعة الاستقلال (فلسطين)	د. أميرة محمد عبد الحليم – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)
د. منصور لخضاري – المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)	د. لقمان مغراوي – المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

هيئة تحرير مجلة الناقد للدراسات السياسية

عمـــراني كـربوسه – جـامعة بـسكـرة (الجزائر)	مســـلم بابا عـــــريي– جـــــامعة ورقلـة (الجزائر)
هشـــام دراجي – جـــامعة بسكـرة (الجزائر)	أبو حـــامد ياسر نمر محـمد – جامعة الاستقلال (فلسطين)
إسمـــاعيل بوقنـــور – جـــامعة قـــالمة (الجزائر)	أنـــس عودة – جـــامعة كـــورفينوس بودابست (المجر)
بلال قريـــــب – جـــامعة بـسكـرة (الجزائر)	تسعـديت مسيح الدين – المدرسة الوطنية.ع.س (الجزائر)
حســن حسين قاسم – جـامعة الجزيرة (السودان)	جميـــلة عـــلاق – جـــامعة قسنطينة 03 (الجزائر)
قـط سميـــر – جـــامعة بـسكـرة (الجزائر)	خلـــود محمد راشـد الدعجة– الجامعة الأردنية (الأردن)
رايق البريزات – جـامعة العلوم التطبيقية (البحرين)	هبة جمـال الدين – معهد التخطيط القومي القاهرة (مصر)
شـــاكر ظـــريف – جـــامعة مستغانم (الجزائر)	قيس ناصـر راهي الحمـــداني – جامعة البصرة (العراق)
شـــوقي يعيش تمـام – جـامعة بسكرة (الجزائر)	عنـــتر بن مـــــرزوق – جـــامعة المسيلة (الجزائر)
محمـــد المجني – جـامعة ابن زهر أكادير (المغرب)	شاهر اسماعيل الشـــاهر – جامعة صن يات سين (الصين)
مـــدوني علـــي – جـــامعة بـسكـرة (الجزائر)	منصور سليمـــــان محمد عمر – جـامعة الزاوية (ليبيا)
مـــريم براهيمي – جـــامعة بـسكـرة (الجزائر)	محمـــد الطيب حمـــدان– جـــامعة بسكرة (الجزائر)
سميـــــر كيـــم – جـــامعة تبســـة (الجزائر)	محمـــد الداه عبد القـادر – جامعة نواكشوط (موريتانيا)
فريـــدة حمـــوم – جـــامعة جيـــجل (الجزائر)	خـــالد تلـعـــــيش – جـــامعة الجلفة (الجزائر)
ناصـر يوسف – الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا)	الشديفات شادي عدنان – جـــامعة الشارقة (الإمارات)
عبد الصمد عبو – جـــامعة وجـــدة (المغرب)	طرابزون عبد الله – جـــامعة إسطنبـــــول (تركيا)
العوادي هاشم سرحان سليمان – م ع ا (العراق)	مرتضى عبد الله خيري – جـــامعة ظفـــار (عمان)
محمد الأمين أبد – جـــامعة مينيســوتا (أمريكا)	أبـــو زيد فـــايزة – جـــامعة قـــــطر (قطر)
حسن الدياب – جـــامعة تـــونس (تونس)	سراج عبد الله – جـــامعة الملك فيصـل (السعودية)
محمد حمشـــي – معـــهد الدوحـــة (قطر)	مثنـــى العبيـــدي – جـــامعة تكـــريت (العراق)

بسم الله الرحمن الرحيم

شروط النشر في مجلة الناقد للدراسات السياسية

1- مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلة دولية دورية علمية محكمة متخصصة في مجال العلوم السياسية تصدر عن مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة بشكل دوري (سداسي)، مع إمكانية نشر أعداد خاصة.

2 – تنشر المجلة البحوث ذات الصلة بالعلوم السياسية، باللغتين (العربية والإنجليزية).

3 - يشترط في المقال المرسل للنشر أن لا يكون قد سبق نشره أو تم تقديمه للنشر في جهات أخرى، أو تمت المشاركة به ضمن ملتقى أو أن يكون جزء من كتاب أو رسالة أو أطروحة جامعية.

4 - يشترط أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة، وأن لا يقل عن 15 صفحة، يحسب في ذلك المراجع والهوامش والملاحق إن وجدت.

5 – يشترط إرفاق البحث بملخص لا يتجاوز 150 كلمة باللغة التي كتب بها البحث، وملخص آخر بنفس الحجم باللغة الإنجليزية.

6 – يجب أن يراعى في كتابة المقال الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في البحوث الأكاديمية.

7 - المقالات المنشورة في مجلة الناقد للدراسات السياسية لا تعتبر بالضرورة عن رأي المجلة، وأي إخلال من طرف أحد الباحثين بالأمانة العلمية يخضعه للنصوص القانونية المتعلقة بالسرقة العلمية. والمقال المخالف للشروط أعلاه، لا يخضع للتحكيم والنشر، والمجلة غير ملزمة بتبليغ المرسل في هذه الحالة.

13 - يجب الاطلاع على دليل المؤلف المتوفر بمساحة المجلة على مستوى منصة المجلات العلمية الجزائرية **ASJP**.

14 – يجب التقيد بالقالب الشكلي الخاص بالمجلة المتوفر على مستوى تعليمات المؤلف بالمنصة.

15 – يتم إيداع المقال الكترونيا عبر منصة المجلات العلمية الجزائرية **ASJP**:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/501

الفهرس

كلمة العدد ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ ص 11

مولود مسلم	جامعة الجزائر 3 (الجزائر)	الخطاب الحداثي للإسلاميين –حركة النهضة التونسية أنموذجا– ـــــــــــــ ص ص 12– 23
محمد خميس	جامعة ورقلة (الجزائر)	السرديات المركزية المشكّلة لإسرائيل: من وجهة نظر استشرافية ـــــــــــ ص ص 24 – 49
رابح زغوني	جامعة قالمة (الجزائر)	ندرة المياه والأمن القومي في العالم العربي: الأمن المائي المصري نموذجا ـــــــــ ص ص 50 – 64
خالد بودهان	جامعة الجزائر 3 (الجزائر)	الأزمة السّورية، العنف المسلّح وأزمة اللاجئين: دراسة في الأسباب والنتائج ـــــــــ ص ص 65 – 85
يمينة مزراق	جامعة المسيلة (الجزائر)	مقاربة الحكم بين معضلة التنمية في الدول النامية واشكالية الحاكمية عند الغرب ــــــــــــــــ ص ص 86 – 121
ياسين بولالوة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)	"المواطنة الافتراضية" في المجتمعات العربية.. قراءة في تأثير الاتصال المفتوح على مسارات التحول السياسي في العالم العربي ــــــــــ ص ص 122 – 143
نور الدين حشود	جامعة ورقلة (الجزائر)	دور الدين واللوبي الإسرائيلي في التأثير على الإستراتيجية الأمريكية ــــــــــ ص ص 144 – 159
آسية بلخير	جامعة قالمة (الجزائر)	رهان المدن المستدامة في الجزائر: بين ضعف التخطيط الحضري وغياب الثقافة المدنية ــــــــــــــ ص ص 160 – 179
علي مدوني	جامعة بسكرة (الجزائر)	ظاهرة الهجرة في حوض المتوسط: حالة مهاجري البلدان المغاربية في أوروبا ــــــــــ ص ص 180 – 206
زروقي مرزاقة	جامعة المسيلة (الجزائر)	صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020 في الحالات العادية ــــــــــ ص ص 207 – 232
سعاد حفاف	جامعة الشلف (الجزائر)	المدن الذكية في مواجهة جائحة كورونا: قراءة في ضرورات التحول ــــــــــ ص ص 233 – 254

نجيب بخوش سعاد سراي	جامعة بسكرة (الجزائر)	وسائل الإعلام وصناعة الخوف: عندما يصبح التخويف أداة لتحقيق الأمن المجتمعي ـــ ص ص 255 - 272
سعاد لحول علي دحامنية	جامعة سطيف2 جامعة بسكرة (الجزائر)	آليات تسيير المفوض للمرفق العام في التشريع الجزائري ـــــــــــــــــــ ص ص 273 - 282
محمدي صليحة بخوش سامي	جامعة باتنة1 (الجزائر)	إدارة الأزمات الدولية المعاصرة: تجربة كوريا الجنوبية في إدارة أزمة كوفيد-19 ـــــ ص ص 283 - 301
عامر ناصر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)	استثمار الحكومات في تكنولوجيا المعلومات ودوره في إنتاج اقتصاد المعرفة ـــــــــ ص ص 302 - 317
فاتح النور رحموني	جامعة المسيلة (الجزائر)	الأنماط الجديدة للتعاون وبناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط ـــــــــــــــ ص ص 318 - 331
علاق جميلة	جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)	التنافس الدولي حول الطاقة بين أمن الإمدادات وتداعيات التغير المناخي ـــ ص ص 332 - 348
فخر الدين ميهوبي	جامعة بسكرة (الجزائر)	التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية في منطقة الشروق الأوسط قراءة في الإستراتيجية والأدوار ـــــــــــــــــــ ص ص 349 - 363
كمال شطاب سعيد كليوات	جامعة المسيلة (الجزائر)	التنظيم الإداري في الجزائر: مقاربة تحليلية كلاسيكية. ـــــــــــــــــــ ص ص 364 - 389
مليكة بوضياف	جامعة الشلف (الجزائر)	رهانات رقمنه الادارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا ـــــــــــــــــــ ص ص 390 - 407
مرزاقة قراس رضا دمدوم	جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)	السياسات البيئية كآلية لتفعيل الحوكمة البيئية – الاتحاد الأوروبي نموذجا- ـــــــــــ ص ص 408 - 423
أعمر بوريشة	جامعة الجزائر 3 (الجزائر)	تفعيل إستراتيجية إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في الجزائر ـــــــــــ ص ص 424 - 450
نصر الدين عاشور	جامعة بسكرة (الجزائر)	تحديات ومعوقات تفعيل المقاربة التشاركية في تسيير الجماعات الإقليمية ـــــــــــ ص ص 451 - 473
السعيد حرزي زرزور بن نولي	جامعة المسيلة جامعة الطارف (الجزائر)	الضوابط الموضوعية الفاصلة بين الإرهاب والحق في المقاومة المسلحة من أجل تقرير المصير ـــــــــــــــــــ ص ص 474 - 504

فهد معبد	جامعة الجزائر3 (الجزائر)	النزاعات الدولية: ظاهرة طبيعية أم حالة مرضية؟ ـــــــــــــــــــ ص ص 505 - 519
كريم محمد العربي	جامعة الجزائر 03 (الجزائر)	الشرق الأوسط والبيئة الدولية ـــــــــــــــــــ ص ص 520 - 531
طيايبة ساعد بورنان عبد الرحمان	جامعة المسيلة جامعة الجزائر 3 (الجزائر)	تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي ـــــــــــــــــــ ص ص 532 - 554
بولمشاور رباب	جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)	عسكرة أمن الطاقة في آسيا الوسطى ومنطقة حوض بحر قزوين ـــــــــــــــــــ ص ص 555 - 573
بوسعدية رؤوف	جامعة سطيف2 (الجزائر)	التغيرات الطارئة على العلاقات الدبلوماسية دراسة على ضوء اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961ـــــــــــــــــــ ص ص 574 - 594
عبد الكريم سبع إكرام بخوش	ENSSP جامعة بسكرة (الجزائر)	الدور الإستراتيجي لتركيا بالشرق الأوسط على ضوء أزمات الحراك العربي -سوريا أنموذجا- ـــــــــــــــــــ ص ص 595 - 611
لامية طالة	جامعة الجزائر 3 (الجزائر)	الاتصال السياسي ووسائل الإعلام: قراءة تحليلية في جدلية العلاقة ـــــــــــــــــــ ص ص 612 - 639
حنان دريسي	جامعة الجزائر 3 (الجزائر)	التدخل التركي في الأزمة الليبية : المحددات و التداعيات ـــــــــــــــــــ ص ص 640 -654
أحمد الحمزة أمين البار	ENSSP جامعة تبسة (الجزائر)	التهديدات اللاتماثلية في الفضاء المتوسطي ـــــــــــــــــــ ص ص 655 -670
رضا كشان	جامعة سكيكدة (الجزائر)	النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لتبعاتها على الأمن الدولي ـــــــــــــــــــ ص ص 671 -688
مشاور صيفي بوالطمين لخضر	جامعة أدرار جامعة سطيف2 (الجزائر)	انعكاسات البعد التكنولوجي على المجال العسكري ـــــــــــــــــــ ص ص 689 -709
بن حاج الطاهر محمد شكيرين ديلمي	جامعة خميس مليانة (الجزائر)	سبل الحماية الدولية من الجريمة الإلكترونية ـــــــــــــــــــ ص ص 710 -720

رُميساء قراري	جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)	عولمة العلاقات المدنية-العسكرية: دراسة حالة الرقابة الأممية على القوات المسلحة الدولية ـــــــــــــــــــــــــــــــ ص ص 721 -737
موسى بن قاصير	جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)	طبيعة الصراعات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة: الديناميكيات، الفواعل والبنية ـــــــــــــــــــــــــــــــ ص ص 738 - 762
مشري جمال لمعيني محمد	جامعة بسكرة (الجزائر)	استحداث المحكمة الدستورية في الجزائر ـــــــــــــــــــــــــــــــ ص ص 763 - 782
لبنى العلمي عبد اللطيف باري	جامعة بسكرة (الجزائر)	عوامل وآليات تزايد مراكز الأبحاث والدراسات – دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا ـــــــــــــــــــــــــــــــ ص ص 783 - 796
اليازيد علي نوار شهرزاد	جامعة أم البواقي (الجزائر)	اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ـــــــــــــــــــــــــــــــ ص ص 797 - 817
عبد الحق رايس كريمة بن شريف	جامعة بسكرة (الجزائر)	تحليل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد السياسي ـــــــــــــــــــــــــــــــ ص ص 818 - 829
مرزوقي عبد الحليم	جامعة بسكرة (الجزائر)	نظام الامن الجماعي الدولي ـــــــــــــــــــــــــــــــ ص ص 830 - 846

Yasmina Djemil	Annaba University (Algeria)	The Influence of Neoconservatives on Foreign Policy Making in the United States after 9/11: An Analysis of the Group's Strategies and Objectives ——————————— p p847 - 866

الأنماط الجديدة للتعاون وبناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط

The new types of cooperation and regional security building in the Mediterranean area

فاتح النور رحموني

جامعة المسيلة (الجزائر)، fatahennour.rahmouni@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/29 تاريخ القبول: 2021/12/13 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

يعد التعاون الأمني الإقليمي في منطقة المتوسط من أبرز تجارب التعاون الأمني الناجحة في العالم، والتي ساهمت في بناء الأمن الإقليمي والدولي بشكل واضح، وذلك من خلال إسهامات عدد من المنظمات والتكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، غير أن التغيرات الجديدة التي عرفتها المنطقة والعالم منذ نهاية الحرب الباردة، فرضت على هذه المنظومات ضرورة تجديد آلياتها ووسائلها من أجل مسايرة التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية، والقدرة على مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، ومنه قامت بتغيير أنماط التعاون التقليدية التي أصبحت غير مجدية، وتبنت أنماط جديدة أكثر مرونة وفاعلية، وسنحاول من خلال هذا المقال مناقشة وإبراز أهم الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في منطقة المتوسط.

كلمات مفتاحية: الأمن، الأمن الإقليمي، التعاون الأمني، منطقة المتوسط، بناء الأمن.

Abstract:

The regional security cooperation in the Mediterranean area is one the most successful prominent experiments cooperation security in the world. It contributed clearly to build the regional and international security through the contributions of many regional organizations and coalitions like European Union, European security and cooperation, and North Atlantic Treaty Organization. However, the new changes that the region and the world have known since the end of the Cold War, have supposed to these systems the necessity of renewing their mechanisms and means in order to adapt to the changes happened in the international environment, and the ability to face new security challenges and threats. It changes the types of traditional cooperation which has become useless, and has adopted new types more efficient and flexible. We will try among this article to discuss and highlight the most important new types of security cooperation in the Mediterranean area.

Keywords: Security; Regional Security; Security Cooperation; Mediterranean area; Security Building.

المؤلف المرسل: فاتح النور رحموني fatahennour.rahmouni@univ-msila.dz

مقدمة:

شكل نظام التعاون الأمني الإقليمي جوهر السياسة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث اتضح جليا بأن فقدان الأمن المحلي والإقليمي يعد تهديدا كبيرا لأمن المجتمع الدولي ككل، خاصة في ظل التطور الكبير لمنظومات الأسلحة الإستراتيجية والنووية وكذا تعدد التهديدات الأمنية الجديدة والعابرة للحدود الوطنية، فقد أنتجت السياسات الأحادية للدول والتحالفات العسكرية التقليدية تهديدا واضحا للأمن والاستقرار الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما دفع نحو البحث عن سبل وآليات جديدة لبناء الأمن الإقليمي والدولي، وفي هذا الإطار ظهر نمط جديد من التعاون الأمني الإقليمي الهادف إلى بناء الأمن الإقليمي والمساهمة في إرساء الأمن الدولي، ويعتمد على بناء المنظومات الأمنية الإقليمية وتنويع وسائل نشاطها تماشيا مع التغيرات الحاصلة في البيئة الدولة، وكذا الاستعانة بالمنظومات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الأمنية، وتعد منطقة المتوسط نموذج لنجاح هذه المنظومات المتعددة في بناء الأمن الإقليمي من خلال تعدد آليات التعاون وتجديد أنماطه تماشيا مع تطور التهديدات الأمنية، خاصة بفضل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، حيث راهنت هذه المنظومات الإقليمية على تجديد وتغيير أنماط التعاون التقليدية من أجل بناء الأمن في المنطقة مع بداية القرن الواحد والعشرين.

ومنه فان **الإشكالية** التي تطرح في هذا الإطار هي:

- **كيف ساهمت الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي في بناء الأمن في منطقة المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ؟**

الفرضيات:

1- أنماط التعاون التقليدية أصبحت عاجزة عن تحقيق الأمن الإقليمي في ظل تطور التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة.

2- ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة العديد من العوامل التي فرضت على المنظومات الأمنية الإقليمية في منطقة المتوسط ضرورة تغيير أنماط التعاون الأمني استجابة للتغيرات الجديدة في البيئة الدولية.

3- الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في منطقة المتوسط أصبحت أكثر فاعلية واستجابة لمتطلبات بناء الأمن الإقليمي.

أهداف ومنهجية البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل ومناقشة أنماط التعاون الأمني في منطقة المتوسط، وكشف الإيجابية الحاصلة بعد تغيير وتجديد أنماط التعاون منذ نهاية الحرب الباردة تكيفا مع التغيرات في البيئة الدولية وظهور تهديدات أمنية جديدة. وتم توظيف المنهج الوصفي المناسب لتحليل هذا الموضوع، وكذا المنهج المقارن في المقارنة بين أنماط التعاون التقليدية والجديدة وفاعليتها في بناء الأمن الإقليمي.

أولا: تعريف الأمن والأمن الإقليمي

1. تعريف الأمن:

يأتي الأمن في اللغة بمعنى انتفاء الخوف والتحرر من التهديد والخطر، ومصدر مصطلح أمن هو الأمان وهو اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة،[1] ويعني السلامة من المخاطر، وهو في اللغة الفرنسية يعني أيضا التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité، ويعود في الأصل إلى المصطلح ألاتيني Sécuritas أي المضمون المؤكد Sùr=Securus.[2]

أما اصطلاحا فهو ذلك الظرف الضروري لوجود ونمو الحياة البشرية، والشرط الأساسي لاستمرار كل أوجه النشاط البشري الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو أساس استقرار المجتمعات واستقلال الدول وتطورها، فهو يتضمن أبعادا متعددة ومتداخلة كالمأمن من الأخطار والاعتداءات والتمتع بالصحة والعافية والسلامة والحرية، والاستفادة من أنظمة الحماية والتعويض عن المخاطر والخسائر ، من خلال الإجراءات والقوانين التي تفرضها الدولة. وجاء تعريف الأمن في دائرة المعارف البريطانية بمعنى:" حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".[3] ويعرفه آرنولد وولفر Arnold Walfers بأنه: "الأمن من وجهة النظر الموضوعية يعني عدم وجود تهديد للقيّم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيّم للخطر".[4] وقد توسع مفهوم الأمن ليتجاوز التهديدات العسكرية والعدوان الخارجي، ليشمل أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية،[5] فهو يعبر عن ضمان البقاء وتجاوز كل المخاوف في كل أبعادها، فالأمن في عالم اليوم يأخذ طابعا شاملا لكل نواحي وأبعاد الحياة البشرية ولا يمكن حصره في قطاع واحد دون غيره، كما أصبح يرتبط بالتنمية ونجاح السياسات التنموية في الدول في كل جوانبها

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها، وذلك اعتبارا إلى أن التهديدات الأمنية في عالم اليوم مصدرها الأساسي هو المشاكل المترتبة عن غياب التنمية، كالفقر والأمية والبطالة وغياب الخدمات الصحية وغيرها.

2. تعريف الأمن الإقليمي

تعتمد فكرة بناء الأمن الإقليمي على رغبة مجموعة من الدول في التعاون من أجل مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، والعمل على تحقيق الأمن المشترك بناءا على توافق المصالح وتماثل التحديات، فيتم صياغة تدابير محددة وموحدة وخلق أجندة أمنية مشتركة، واعتبر باري بوزان Barry Buzan الأمن الإقليمي بأنه: "ارتباط بين مجموعة من الدول في اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض".[6] فيترتب على تأسيس النظام الأمني الإقليمي تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير مشترك لمصادر التهديد وتحديد سبل ووسائل مواجهتها، يترتب عليها خلق منظومة أمنية مركبة ومنسجمة تعمل على تنمية قدراتها وتقوية تماسكها وقدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات، وكذا التكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية، وهناك من يرى بأن المنظومات الأمنية الإقليمية اليوم تتجاوز المفهوم التقليدي القائم على الإكراه والمواجهة بوسائل عسكرية،فهي تعتمد أكثر على الحوار والتعاون للإيجاد حول لمشاكل الأمن حتى مع الأعداء المحتملين،[7] ويقوم نظام الأمن الإقليمي على مبدأ الانخراط الطوعي للأعضاء وكذا إمكانية الانسحاب الطوعي في حالة عدم اقتناع أي طرف بالاستمرار في الانتماء إلى هذه المنظومة الإقليمية، وقد تكون هناك مجموعة من المنظومات الإقليمية في منطقة واحدة تتداخل فيها عضوية الأطراف وتتعدد أهدافها غير أنها لا يمكن أن تكون متناقضة، مثلما هو الحال بالنسبة للمنظومات الأمنية الأوروبية (منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي).

ثانيا: الأنماط التقليدية للتعاون الأمني في منطقة المتوسط

عرفت منطقة المتوسط مجموعة من الأنماط التقليدية للتعاون الأمني ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان يغلب عليها طابع التعاون والتحالف العسكري بمفهوم الدفاع الأمني المشترك ضد التهديدات الخارجية والاعتداءات ذات الطابع العسكري حصرا، ومن أهمها:

1. نظام التحالفات الدولية:

يعتبر من أقدم صور التعاون الأمني الدولي، ويعرف بأنه تعاون عسكري وسياسي بين عدد من الدول لمواجهة تهديد أو خصم مشترك من داخل التحالف أو خارجه، فأطراف التحالف يتعاهدون على المساعدة المتبادلة في حالة الحرب، فوحدة المصلحة هي الرباط العضوي بين الدول والأفراد بهذا الصدد، فلا توجد صداقة دائمة أو عداوة دائمة في هذا النطاق بل مصلحة دائمة.[8] ويعد حلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط نموذج لتجسيد هذا النوع من التعاون الأمني، منذ تاريخ تأسيسه إلى غاية انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتي مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي،[9] حيث قام على مبدأ الدفاع الجماعي ضد التهديدات التي تشكلها الدول الشيوعية على الأمن الأوروبي والمتوسطي.

2. نظام الأمن الجماعي:

جاء هذا النمط من التعاون الأمني كرد فعل لسياسات التحالفات وتوازن القوى التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية القرن العشرين، ويهدف هذا النظام إلى احتواء ظاهرة الحروب والصراعات الدولية، وتجاوز عالم الواقعية الذي يتصف بالعون الذاتي، فسلوك الدول ليس بالضرورة نتاج لبنية النظام الدولي، بل يمكن أن يكون للأفكار دور مهم في تغيير هذا الواقع الدولي.[10] وفي هذا الإطار كانت منطقة المتوسط جزء من هذا النظام سعيا لتحقيق الأمن الإقليمي، وشكل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي آلية مهمة لمحاولة بناء نظام الأمن الجماعي، من خلال سعيه لإنهاء الانقسامات التقليدية في أوروبا ووضع أسس السلام الأوروبي بواسطة مجموعة من الإجراءات، من أبرزها إدارة الأزمات وتسويتها عن طريق الحلول السلمية ومنع مساعي الدول للتسلح وبناء الترسانات النووية.

3. نظام التعاون الأمني الإقليمي:

تحدد فيه المعايير سلوك الدول التي غالبا تكون ذات طبيعة تعاونية وإيجابية، كما توفر سبلا لإتباع هذه المعايير ودعمها والتأكد من صحتها، وتضمن النظم الأمنية قطاعا عريضا من القواعد السلوكية، كعدم استخدام القوة واحترام حدود وسيادة الدول وقواعد استخدام الأسلحة والأنشطة العسكرية، ومن أبرز هذه النظم مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي.[11] حيث نجح في تجسيد مبدأ التعاون الأمني الإقليمي من خلال نظام السلات الثلاث: قضايا الأمن السياسي والعسكري والرقابة على التسلح، قضايا التعاون الاقتصادي والعلمي

والفني والبيئي، قضايا التعاون الإنساني والثقافي، وعرف التعاون في قضايا الأمن السياسي والعسكري والرقابة على التسلح نجاحا كبيرا وهو ما توج بتوسع عضوية المنظمة في بداية التسعينات من 35 دولة إلى 57 دولة،[12] حتى أنها ضمت دول من جمهوريات آسيا الوسطى وجمهوريات القوقاز.

4. نظام المجتمع الأمني:

جاء يعبر عن مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد على أن أعضائها أو أعضاء هذا المجتمع الأمني لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطرق أخرى، ويعتبر كارل دويتش Karl Deutch أوربا مجتع أمني في منطقة المتوسط يتألف من الدول الديمقراطية الصناعية، فهو يتضمن تفاعلا أكثر كثافة واستمرار وشمولية مقارنة بالنماذج السابقة، وينطلق في مرحلته الأولى بالقضاء على خطر نشوب نزاع داخل المجموعة.[13] وكانت تجربة الاتحاد الأوروبي نموذج مساعد للوصول إلى بناء نظام المجتمع الأمني، حيث ساهمت مجموعة من العوامل في الوصول إلى هذا النظام، ويعد العامل الاقتصادي أهم عامل راهنت عليه دول أوروبا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ساهم في تقريب المصالح وربطها إلى مستوى تجاوز المصالح الاقتصادية وصولا إلى تحقيق الأهداف السياسية والأمنية.

ثالثا: دواعي تجديد أنماط التعاون الأمني في منطقة المتوسط

إن التغيرات الجوهرة التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة فرضت على المنظومات الإقليمية تغيير وسائل وآليات عملها من أجل تحقيق الفعالية في بناء الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة المتوسط والتكيف مع التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، خاصة وأن الوسائل العسكرية أصبحت غير قادرة على معالجة المشاكل الأمنية، ومن أهم هذه التغيرات ما يلي:

ومن أهم هذه التغيرات ما يلي:

- زوال الخطر الشيوعي بانهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو، الذي كان يشكل الخطر الأكبر للأمن الأوروبي والمتوسطي حسب العقيدة الأمنية لدول المنطقة، فقد زالت التهديدات التقليدية المرتبطة بجيوش الدول وقضايا الأمن الصلب.
- تحول شكل وطبيعة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، حيث تراجعت التهديدات التقليدية المتعلقة بالصراعات بين الدول، وظهور تحديات وتهديدات أمنية جديدة كالصراعات العرقية والقومية في أوروبا

الشرقية وما صاحبها من تصفية عرقية وعمليات إبادة جماعية، وظهور مستويات كبيرة من مخاطر الهجرة غير الشرعية وتجارة البشر وكذا ارتفاع مستوى الجريمة المنظمة وهو ما يعبر عنها بقضايا الأمن الناعم، في وقت لم تكن المنظومات الأمنية الإقليمية في المتوسط مستعدة لمواجهة هذه التهديدات.

- ارتفاع مستوى وحجم التهديدات الإرهابية في منطقة المتوسط، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت سياسات محاربة الإرهاب أولولة قصوى بالنسبة لدول منطقة المتوسط وهو ما يتطلب تكثيف مستوى التعاون الأمنية خاصة في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق عمليات التدخل العسكرية بوسائل غير تقليدية، حيث أن محاربة الإرهاب تختلف تماما عن محاربة الجيوش التقليدية، فالأنماط التقليدية غير مجدية لمحاربة الإرهاب بشكل كافي.
- انتشار ظاهرة الاسلاموفوبيا في أوروبا وما صاحبها من اعتداءات على الجالية المسلمة في الدول الأوروبية، وبالمقابل ظهور مستوى من التطرف والتعصب بين مجتمعات الدول المتوسطية الأوروبية في الشمال والإسلامية في الجنوب، خاصة في ظل الترويج لأطروحة صراع الحضارات من طرف مفكرين أمريكيين وما لاقته هذه الأفكار من رواج وأثر في منطقة المتوسط باعتبارها منطقة تلاقي وتماس بين دول تمثل الحضارة الغربية ودول تمثل الحضارة الإسلامية، وهو ما وسع الفجوة وأشعل الصراع بين شعوب المنطقة، مما فرض ضرورة إنتاج أنماط جديدة للتعاون من أجل تقليص فجوة الخلاف والصدام وفتح آليات الحوار وسبل التعايش السلمي.
- تزايد تأثير العديد من القضايا التي كانت من قبل قضايا ثانوية، كقضايا حقوق الإنسان والبيئة وحرية الإعلام والشفافية والنزاهة في المجالات الشرطية والقضائية وغيرها، حيث أصبحت هذه القضايا جوهرية ومؤثرة في بناء الأمن الإقليمي المتوسطي.

رابعا: الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في منطقة المتوسط

أصبح من الضروري على المنظومات الأمنية في منطقة المتوسط تغيير وتجديد أنماط التعاون الأمني من أجل تحقيق الاستمرارية والنجاح في بداية القرن الواحد والعشرين، في ظل ارتفاع حجم التحديات والتهديدات الأمنية وكذا تغيرها من حيث طبيعتها وأشكالها، وهو ما تجسد بالفعل في العديد من الأدوار والآليات الجديدة التي انتهجتها هذه المنظومات الأمنية.

1. الحوار الأمني وإدارة النزاعات الإقليمية:

لقد وفرت المؤسسات التي نشأت لتجسيد النظام الأمني الإقليمي، أطرا وسبلا قوية للتواصل الدائم والحوار وبناء الثقة بين الدول الأعضاء، سواء من خلال اجتماعات القمة التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات، أو من خلال اجتماعات مسئولي القطاعات وقيادات الجيش، فهذه الأطر ساعدت في حل الخلافات ودعم الوعي بالمصالح والهوية المشتركة، إضافة إلى الأدوار الخارجية المتعلقة بالسلام وتقديم المساعدات لتفادي النزاعات، وبهذا الصدد تعتبر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي من أهم الأمثلة تطورا على الهيكل الإقليمي، فقد شهد نموا منتظما في طموحه ونطاقه وتنوعه، وفي سياسة الأمن والدفاع الأوربية المشتركة، وهي مجال من سياسة الاتحاد الأوروبي يغطي الدفاع و الجوانب العسكرية، فضلا عن إدارة الأزمات المدنية، وسياسة الأمن والدفاع المشترك، التي تعتبر من صلاحيات المجلس الأوروبي (أحد مؤسسات الاتحاد الأوروبي).

اتبعت السياسة الأمنية الأوروبية عدة مسارات بعد التسعينات، فالاتحاد الأوروبي نفسه يتخطى حدود تحقيق السلام داخل الاتحاد إلى استخدام أساليب عمل جماعية في الخارج، من خلال تقديم المساعدة في تجنب النزاعات التي تحدث خارج حدود الاتحاد والمؤثرة على أمنه وأمن منطقة المتوسط، كتطوير بعثات شبه دائمة وتوظيف مبعوثين فوق العادة في العديد من مناطق النزاعات، ووصلت أهداف وطموحات الاتحاد إلى جانب حلف الناتو بعد النجاح الكبير في مهامهما داخليا وخارجيا (بالنسبة لحلف الناتو نجاح محدود خارجيا)، إلى الإسهام في تطوير مجتمع أمني في أوربا الشرقية، بعد نجاح تجربتها في أوروبا الغربية، وتحاول نقل تجربتها أيضا إلى دول البلقان الغربية.[14] فالاتحاد نجح في إدارة الأزمات وإعادة البناء بعد النزاع، في العديد من المهام، أبرزها دوره الايجابي في الأزمة البوسنية، حيث ساهم في حفظ السلام وإدارة النزاع في المنطقة، وصف إثرها بالفاعل صاحب المصداقية Acteur Crédible .[15] كما ساهم حلف شمال الأطلسي أيضا في منع وصل الأسلحة الى يوغسلافيا، حيث قام بتنفيذ عقوبات شاملة عليها، وأجرى عمليات تفتيش لسفنها من خلال عمليات المراقب البحري Maritime Monitor ثم عمليات الحارس البحري Maritime Guard من 1992 الى 1994، وتنفيذ عمليات المراقبة الجوية ومنع تحليق الطيران العسكري، حيث منع الطيران من التحليق على البوسنة،[16] وفي نفس الإطار أيضا نجحت منظمة الأمن والتعاون في حل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان من خلال المفاوضات والحوار سنة 2010.

2. الأشكال الجديدة للتعاون العسكري الإقليمي:

جاء دأبت المجموعات الإقليمية تنفيذ تعاونها العسكري تركيزا على اتفاقيات الحد من التسلح، أو إجراءات بناء الثقة والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتعد منظمة الأمن والتعاون في أوربا بعد 1994 اثر توسعها (لتضم 57 دولة)،[17] وتوسيع مهامها نحو قضايا وتهديدات أمنية جديدة، على رأسها التهديدات الإرهابية والهجرة غير الشرعية، من أهم المنظومات المتوسطية في هذا الإطار، حيث ساهمت الى جانب روسيا والصين وكازخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان، الى إبرام اتفاقيات للحد من نشر القوة العسكرية في مناطق الحدود المشتركة، مما ساهم في تقليل التوتر والمواجهات العسكرية المهددة للأمن الأوروبي والمتوسطي.

وظهرت مع منتصف التسعينات أنماط وأشكال جديدة من التعاون العسكري، من أبرزها السياسة الأوربية المشتركة للأمن والدفاع ESDP التابعة للاتحاد الأوربي "التي تعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الإقليمية"،[18] وسياسة تقليص ترسانة الأسلحة في أوروبا الشرقية ومناطق النزاعات في المتوسط التي تبنتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث نجحت في الفترة من 2001 الى 2006 في تدمير حوالي 6.4 مليون قطعة سلاح صغير بعد اتفاقية SALW،[19] وكذا سياسة الشراكة من أجل السلام PFP التابعة لحلف الناتو ، والسياسة الإفريقية المشتركة للأمن والدفاع CADSP التابعة للاتحاد الإفريقي بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط، فأمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط،[20] وتتميز هذه الهيئات أو الشراكات بأنها ذات توجه نحو العالميّات، فهي تشدد على الحوار والتعاون العسكريين لتجاوز طرق الامتناع والقيود الرسمية التقليدية للحد من التسلح، كما تتميز بالمرونة في معالجة القضايا والتحديات العسكرية، أو ما يمكن تسميته الدبلوماسية الدفاعية، وذلك كعمليات الإغاثة الإنسانية وحفظ السلام وإصلاح القوات المسلحة، وتقديم مساعدات للشركاء الذين يواجهون تحديات وصعوبات ملموسة، مثل العمل على تخفيض حجم القوات المسلحة أو تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية (دمقرطة الجيش) وغيرها.

وحسب ما أصدره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI Yearbook ، فإن كلا من حلف الناتو والاتحاد الأوربي من خلال سياسة الأمن والدفاع الأوربية، قد أصبحا منذ نهاية الحرب الباردة موردين لأشكال متنوعة من التدخل في الأزمات على مستوى منطقة المتوسط والعالم بأسره، فقد تدخل على

سبيل المثال الحلف في مقدونيا بتاريخ 2001/08/22 لتنفيذ عملية الحصاد الأساسي من خلال إرسال قوات متكونة من 3500 جندي لنزع السلاح للفرق المتصارعة هناك، وتمتلك كلتا المنظمتين الآليات التي تسمح للدول غير الأعضاء بالانضمام إلى ائتلاف الدول الأعضاء المعد لكل عملية، وحتى الاتحاد الإفريقي قام ببعض مهام حفظ السلام من خلال سياسة الدفاع والأمن الإفريقية المشتركة بعد تأسيسه لقوة تتكون من 20 ألف فرد من الجيش والشرطة، حيث ساهم في حفظ السلام في بورندي بين 2003-2004 ، ثم في إقليم دارفور بالسودان في 2004، وذلك رغم ما يعانيه الاتحاد من مشكلات واعتماده على الدعم الخارجي.[21] ورغم أن هذه النزاعات بعيدة عن منطقة المتوسط غير أن تأثيراتها تبقى موجودة على الأمن والاستقرار في المتوسط، فالتهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المتوسط تأتي في كثير من الأحيان من هذه الدول الإفريقية.

3. دعم أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان في النظام الإقليمي:

تحدد أصبحت قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان جزءا من جدول الأعمال الأمني، حيث صار اعتقاد سائد بعد نهاية الحرب الباردة، أن الصراعات والحرب لا تحدث إلاّ نادرا بين الدول الديمقراطية، في حين نجد العديد من مظاهر الصراعات والعنف في الدول الغير ديمقراطية، التي تكثر فيها عمليات التصفية العرقية والإبادة الجماعية والتمييز العنصري ومختلف أشكال العنف الاجتماعي والسياسي. فقد ظهرت مثلا على جانبي المتوسط خاصة على الساحل الأدرياتيكي العديد من الصراعات الخطيرة، التي تستهدف التطهير العرقي لبعض الأجناس "مسلمي البوسنة من الإرهاب الصربي ومسلمي غزة من الإرهاب الإسرائيلي".[22] فطبيعة نظام الحكم أضحى له علاقة مباشرة ببناء أمن الدولة ومنه الأمن الإقليمي، خاصة في ظل الاهتمام الواسع النطاق بتحقيق الأمن الإنساني، فانتهاكات حقوق الإنسان أصبحت تعتبر من الأخطار الكبيرة التي تهدد الأمن الإقليمي، فقد تحولت المنظمات الإقليمية في المتوسط نحو حماية الحقوق السياسية والمدنية من خلال حظر التعذيب والمعاملات المهينة للإنسان، ومراقبة الاحتجاز التعسفي وغيرها من الإجراءات.[23]

ويعتبر المجلس الأوربي أكثر الأجهزة الأوروبية في منطقة المتوسط التي اهتمت بقضية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهو يقوم برقابة صارمة للدول الأعضاء في مدى تطبيقها لمعايير احترام حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار يحاول الاتحاد الأوربي توسيع عضويته نحو أوربا الشرقية ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان خارج حدودها، رغم أن بعض الإجراءات التي اعتمدتها

بعض الدول الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر المتعلقة بمحاربة الإرهاب، قدمت تبريرات جديدة للممارسات المنافية للديمقراطية سواء في منطقة المتوسط أو بقية أنحاء العالم التي كان فيها وجود لجيوش منظوماتها الأمنية (تدخل حلف الناتو في أفغانستان وليبيا).

4. التكامل الاقتصادي وتوسيع جدول الأعمال الأمني الإقليمي:

معظم النظم الإقليمية في عالم اليوم هي ذات طابع اقتصادي، غير أن هذه الخصوصية لا تعني الاقتصار على الجانب الاقتصادي والتجاري في أهدافها وتأثيرها، فمعظم التجمعات والمنظومات التعاونية الاقتصادية لها دواعي وأهداف أمنية، فالتعاون الاقتصادي يعد نمط من أهم أنماط بناء الأمن الإقليمي بطريقة غير مباشرة، فتوطيد التعاون والتكامل الاقتصادي الذي يترتب عنه ارتباط وثيق للمصالح يعتبر حائلا أمام وقوع الصراعات والنزاعات بين أطراف هذه التجمعات الإقليمية، فكل طرف يرغب في الحفاظ على مصالحه، التي يقدر بأنها أعظّم من المصالح التي يحققها في حالة الدخول في النزاع أو الحرب، ولو رجعنا الى أهداف انطلاق عمليات التكامل في أوربا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نجد بأنها كانت عمليات تكامل في مجالات اقتصادية في قطاعات الفحم والصلب، غير أن تطورها مع مرور السنوات وأمام تعاظم نتائجها جعلها تحقق أهداف سياسية وأمنية، فقد كانت محاولة لوضع قواعد وأسس لتجنيب القارة الأوربية حروب أخرى، وهذا ما تحقق بالفعل بعد عقود من تجربة التكامل الاقتصادي التي ألقت بظلالها على القطاع الأمني بنجاح كبير .

ويمكن اعتبار العديد من التجارب الاقتصادية الإقليمية في الفترة الأخيرة كانت استجابات دفاعية – ذات معانٍ أمنية ضمنية — في مواجهة العولمة الاقتصادية، والمنظمات الإقليمية أيضا أحد أطر العمل المؤسسية التي تم فيها السعي وراء جدول أعمال أمني أشمل، فقد اعتمدت عدة منظمات مفاهيم الأمن الشامل بشكل مباشر وصريح، حيث تم في التسعينات تطوير مفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوربا إلى الأمن الشامل والمشترك، بقصد دمج المسائل الاقتصادية والبيئية مع مسائل الأمن العسكري والسياسي التقليدي وقضايا حقوق الإنسان.[24] وتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد، فرغم أن ضرورات التكتل الإقليمي متعددة، اعتبارا إلى المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، غير أنها في الأخير تهدف بشكل أساسي إلى ربط المصالح وتكثيفها إلى درجة تقليص كل الفوارق التي يمكن أن تؤدي إلى النزاع والحرب، ومنه فان هدفها الرئيسي هو أمني وسياسي قبل أن يكون اقتصادي أو اجتماعي، فهي في مجملها تسعى الى

منع تحول القضايا الاقتصادية والبيئية إلى تهديدات أمنية، وعلى العكس من ذلك تعمل على استغلالها لبناء الأمن على المستوى الإقليمي.

4. خاتمة:

لقد ساهمت بالفعل الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في بناء الأمن في منطقة المتوسط، غير أن ثمار هذا التعاون كانت مركزة في الضفة الشمالية دون الضفة الجنوبية من المتوسط، بناءا على أن المنظومات الأمنية في هذه المنطقة هي أوروبية أطلسية في تركيبتها البنيوية، وتعتمد على مبدأ البراغماتية وحماية مصالح دولها الأعضاء، حيث نجحت في احتواء التهديدات الأمنية في دول أوروبا الشرقية، وتمكنت من تطوير أنظمتها السياسية والاقتصادية ودمجها في الاقتصاديات الأوروبية كآلية لمعالجة المشاكل الأمنية، في حين لا تزال تنظر إلى دول جنوب المتوسط بمنظور يقوم على مبدأ الاستغلال والتبعية، وقد يكون تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا سنة 2011 خير دليل على ذلك، وهو ما جعل حجم التهديدات الأمنية في منطقة جنوب المتوسط في تصاعد مستمر ، فهي تشهد زيادة واضحة في زيادة نسبة الهجرة غير الشرعية وخطورة التهديدات الإرهابية، وهذا ما يطرح إشكالية الازدواجية في التعامل بالنسبة للمنظومات الأمنية الأوروبية في منطقة المتوسط، ويفرض ضرورة تحرك دول الضفة الجنوبية للتغيير هذه المعادلة أو بالأحرى العمل على تصحيحها.

5. التهميش:

[1] أسامة عبد الرحمان، علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي، ط1، (القاهرة: د.د.ن، 2011)، ص 13.

[2] Cornu Gérard, Vocabulaire Juridique , (Association Henri Capitant, 1987), P 752.

[3] أسامة، ص 14.

[4] بيليس جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 414.

[5] Alberto Bin, "The Security Dialogue Towards the Mediterranean", Afers Internacionals, No 49, (2000), p 77.

[6] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته –دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (2008)، ص ص 19،20.

[7] Monika Wohlfeld, "Cooperative Security and the Mediterranean, Mediterranean Academy of Diplomatic Studies", Med Agenda, April (2000), P 08.

[8] بلقاسم كرمني، العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي، ط1، (المغرب: مطبعة فضالة، د.س.ن)، ص 232.

[9] Ian Shapiro, Adam Tooze, Basic Documents in World Politics – Charrter of The North Atlantic Treaty Organization, 1ed, (Yale University Press, 2018).

[10] بيليس،ص ص 430، 431.

[11] حسن حسن وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 326،327.

[12] Rustem Davletgildeev, Sergey Kostin, "organization For Security and Cooperation In Europe : Analysis of State, Prospects and Opportunities for Cooperation AgainstThe Illegal Migration and Terrorism ", The scientific Explorer Russian Helix, Vol 08, (2018), p4623.

[13] حسن، ص 327.

[14] المرجع نفسه، ص ص 328-331.

[15] Agnieszka Nowak, "L'union en Action : la Mission de Police en Bosnie", Occasionnel Papers, No 42, (2003(, p 29.

[16] لخميسي شيبي، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 130، 131.

[17] Rustem, p4623.

[18] عامر مصباح ، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013) ، ص 310.

[19] زدزسلاف لاتشوفسكي، الحد من التسلح التقليدي- الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص ص 758-760.

[20] Mustapha Benchenane , " La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L'algerie ? " , SECURITE ET COOPERATION EN

MEDITERRANEE, Tome 2, (Alger : institute national d'etudes de strategie globale , 2001) , p 05.

[21] حسن، ص ص 331-334.

[22] إبراهيم حماد، اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوربي رؤية مستقبلية – العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها، ط1، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997) ، ص 174.

[23] Julinda Beqiraj, Organization For Security and Co-operation in Europe, 1 ed, (Centre For Studies On Fenderalism, 2011), p 54.

[24] حسن، ص 341 .